

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار
الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1992 – 2023)

**The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth IN
ALGERIA: An Empirical Study Using the Autoregressive Distributed Lag
(ARDL) Model for the Period (1992–2023)**

مباركي سناء¹، طالب محمد الأمين وليد²

¹مخبر المحاسبة والمالية والجباية والتأمين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر،

sanaa.mebarki@univ-oeb.dz

²مخبر المحاسبة والمالية والجباية والتأمين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر،

taleb.oulid@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2026/01/10 تاريخ القبول: 2026/04/11 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية لقياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992–2023) باستخدام ARDL، وقد أفضت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، في حين كان لكل من الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي أثر إيجابي ومعنوي في دعم الناتج المحلي، كما أظهر التضخم علاقة إيجابية ومعنوية خلال الفترة المدروسة، مما يثبت تأثيرها على النمو الاقتصادي.

ومنه توصي هذه الدراسة بضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مع العمل على تحسين المناخ الاستثماري بما يدعم جذب هذا الأخير.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، نمو اقتصادي، ناتج محلي إجمالي، الجزائر.

تصنيف JEL: E22، F21، O47.

Abstract: This research paper aims to measure and analyze the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria during the period 1992–2023 using the ARDL approach. The results indicate that foreign direct investment has no statistically significant effect on gross domestic product and, therefore, does not contribute to economic growth in Algeria. In contrast, both trade openness and government expenditure have a positive and statistically significant impact in supporting gross domestic product. Inflation also exhibits a positive and statistically significant relationship over the study period, confirming its influence on economic growth.

Accordingly, the study recommends directing foreign direct investment toward sectors with high value added, while working to improve the investment climate in order to enhance the attraction of such investments.

Keys words: Foreign Direct Investment, Economic Growth, Gross Domestic Product, Algeria.

JEL classification codes: E22, F21, O47.

المؤلف المرسل: مباركي سناء، sanaa.mebarki@univ-oeb.dz

تمهيد:

يمثل النمو الاقتصادي أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول حيث يعكس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما يضمن تحسن المستوى المعيشي، غير أنه في الدول النامية يكتسب أهمية خاصة نظرا لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والتي تتسم بانخفاض ومستوى الدخل محدودة تراكم رؤوس الأموال ضعف البنى التحتية....

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدول النامية كوجهة مهمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز القدرات الإنتاجية كما ازدادت أهميته في العقود الأخيرة لقدرته على نقل التكنولوجيا والمعرفة والتقنيات والخبرات مما يؤهله كركيزة أساسية للانفتاح الاقتصادي مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

في الجزائر، عرفت السياسة الاقتصادية منذ التسعينات قفزة نوعية نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق ودعم الاستثمار الأجنبي والخاص، وذلك في ظل سعي الدولة للتنوع والخروج من التبعية للنفطية، ورغم هذه الجهود إلا أنه لازال تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محل لبس في ظل تذبذب تدفقاته.

انطلاقا مما سبق جاءت هذه الدراسة لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2023، باعتماد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

إشكالية الدراسة: وما سبق وإثراء لموضوع الدراسة نطرح التساؤل التالي :

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2023؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة عن هذا السؤال الرئيسي، تم اشتقاق مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- أسهمت الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تدفقه؛
- للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2023.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل أهم الإصلاحات بقانون الاستثمار عامة كأساس مرجعي للمستثمرين الأجانب وعرض البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة خلال فترة الدراسة وتحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2023، مما يساهم في إضافة أكاديمية لمتخذي القرار والباحثين.

منهجية الدراسة: أترأ للموضوع وإجابة عن إشكالية البحث، والوصول لنتائج ذات دلالة إحصائية، اعتمدنا في دراستنا على المنهج التالي:

- المنهج الوصفي الاستنباطي: جرى توظيفه لعرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة بصورة شاملة ومنظمة.
- منهج القياس والتحليل: استُخدم لدراسة الجانب التطبيقي من خلال توظيف الأساليب الإحصائية والقياسية، مع الاعتماد على برنامج Eviews لمعالجة البيانات، بهدف تحديد أثر التحصيل الجبائي على النمو الاقتصادي، واستخلاص النتائج، واختبار الفرضيات المطروحة للإجابة عن إشكالية البحث.
- منهج دراسة الحالة: اعتمد لاستكشاف العلاقة السببية بين إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2020.

الدراسات السابقة:

- دراسة باصور كمال: " النمو الاقتصادي الجزائري في ظل تدفقات رأس المال الأجنبي: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1990-2017)، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد: 12، العدد 01(2023).

عنوان المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام...

تهدف هذه الدراسة لقياس مدى تأثير النمو الاقتصادي بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) بنموذج ARDL، وقد توصلت لوجود أثر معتبر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي مع تآثر سلبا بتحويلات المهاجرين والقروض الخارجية وغياب أثر معنوي للمساعدات الأجنبية.

■ دراسة حاشي بن سليم: " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2022 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد: 11، العدد: 01.

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993-2022) باستخدام ARDL، وقد أفضت الدراسة لتأثير النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير مع غيابه في المدى الطويل وارجع ذلك لكون الاقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولى بحيث يعتمد على عائدات المحروقات.

■ دراسة حلاسي خولة ومداحي محمد: "اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية (1990-2020)"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد: 08، العدد: 1.

سعت هذه الدراسات لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) بطريقة التكامل المتزامن، وقد أظهرت هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي نتيجة تركزه في قطاع المحروقات.

1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

سعت الجزائر منذ مطلع القرن الواحد والعشرين لإعادة تهيئة المناخ الاستثماري سواء لتحفيز الاستثمار المحلي أو استقطاب الاستثمارات الأجنبية بقيام العديد من الإصلاحات، حيث خصت بالقانون 10/90 مبدأ حرية الاستثمار والانفتاح الاقتصادي، وتسهيل الشراكات الأجنبية بإنشاء بنوك أجنبية.

1-1 التأطير التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء الإصلاحات

لم يكرس المشرع الجزائري للمستثمرين الأجانب تشريع خاص، حيث لازال المستثمر الأجنبي يخضع لقانون الاستثمار العام بالجزائر، وقد لقي هذا الأخير العديد من الإصلاحات منذ الانفتاح الاقتصادي والممكن حصرها في:

- المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار (سليم و بن زيدان، 2019، صفحة 60): تم خلاله وضع حد للتمييز بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي مع ضمان حرية الاستثمار (سلطان، 2022، صفحة 389) مع حد أدنى من الإمتيازات الجبائية والجمركية، حيث أبرمت الجزائر خلال هذه المرحلة أكثر من 25 اتفاقية ثنائية دولية إضافة لمعاهدات دولية متعلقة بالاستثمار مثل معاهدة الاستثمار بين دول المغرب العربي سنة 1990 والاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات الاستثمارية بين الدول ورعايا الدول الأخرى (سلطان، 2022، صفحة 88).

- الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار: ألغى هذا الأخير أحكام المرسوم 93-12 وشمل إعادة الهيكلة للهيئات والمعاملات، حيث تم استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بدل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، وإنشاء الشباك الوحيد اللامركزي لتسيير المعاملات الإدارية للمستثمرين الأجانب (كمال، 2007، الصفحات 265-266)، مع التأكيد على حرية الاستثمار والتملك لرأس المال أجنبي بنسبة قد تصل الى 100%.

- الأمر 06-08: إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، خضوع المزاي للتفاوض بين المستثمر والوكالة، تخفيض مدة الرد على المستثمرين ل 30 يوم كأقصى حد (روشو، 2019، صفحة 62).

- القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار: ركز في محاوره على المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (بهناس، 2023، صفحة 8)، وتنظيم ثلاث مستويات للتحفيز والإمميزات المشتركة وإضافية لفائدة النشاطات واستثنائية، ودعم فكرة العقد الجديد للنمو، وتخفيف البيروقراطية (روشو، 2019، صفحة 63).
- القانون 22-18: تم خلاله إدراج تعزيز مبدأ الشفافية عن طريق إنشاء منصة رقمية للمستثمر تحت وصاية الوزير الأول مما يضمن الحد من البيروقراطية تحديد آجال للاستجابة لطلبات المستثمرين، إنشاء خريطة وطنية للاستثمار، عرض امتيازات جبائية وشبه جبائية جديدة، إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار AAPI بدل ANDI (مديرية الجريدة الرسمية، 2022)، مع توفير ضمانات قانونية (لعشاش، 2023، الصفحات 189-188).
- المرسوم التنفيذي 22-302 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022: يحدد كفاءات وشروط الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في القانون 22-18 وطرق التعامل مع المشاريع الاستراتيجية، وقوائم القطاعات ذات الأولوية، معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة (مديرية الجريدة الرسمية، 2022، صفحة 43).

2-1 تحليل أثر تدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهادفة للتحويل نحو اقتصاد السوق ومحاولة تكييف قانون الاستثمار حسب حاجة الدولة منذ 1990، شهدت الجزائر تغيرات ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول التالي يعرض تطور التدفقات الوافدة لهذا الأخير نحو الجزائر خلال الفترة 1993-2022.

الجدول رقم 01: التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1993-2022 (% PIB)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيمة	0.1	0.0	0.0	0.0	0.6	0.5	1.3	0.6	0.5	1.9	1.7
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	0.9	1	1.1	1.5	1.2	1.5	1.8	1.3	1.2	0.7	0.7
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	
القيمة	0.6	-0.3	0.9	0.6	0.8	0.7	0.7	0.5	0.4	0.5	

المصدر: (مجموعة البنك الدولي، 2024)

من الجدول أعلاه يمكن حصر تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية الوافدة كما يلي:

- **1992-1995:** شهدت هذه المرحلة تدفق ضئيل إلى شبه منعدم للاستثمارات الأجنبية نظرا بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتفاقم المديونية الخارجية مما يقلل ثقة المستثمرين (بن البار، 2019، صفحة 102) ويفرض الإجحاف في الاستثمار داخل الجزائر ونظرا لحدثة الإصلاحات للقوانين الاستثمارية.
- **1996-2002:** نلاحظ الارتفاع التدريجي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لبداية الاستقرار الأمني، إعادة الهيكلة للمنظومة الجبائية بما يتماشى ودعم الاستثمار، حيث أسهم هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي بأعلى نسبة خلال سنة 2001 نظرا لبيع رخصة الهاتف لشركة اوراسكوم المصرية، خصوصية مركب الحجار لفائدة شركة اسبات ESPAT الهندية، وعقد شراكات للسوناطراك مع العديد من الشركات الأجنبية.
- **2003-2009:** نلاحظ استقرار نسبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ناجم عن استمرارية عقد اتفاقيات شراكات دولية منها لبيع رخصة ثانية للهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية، إضافة لخصوصية المؤسسة الوطنية للمنظفات لصالح شركة HENKEL الألمانية، إضافة للتسهيلات والامتيازات التي تم استحداث ضمن الأمر 01-03 و 06-08 (بن

عنوان المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام...

البار و بوعبيد، 2022، الصفحات 178-179)، كما نلاحظ ارتفاع خلال سنة 2008-2009 نتيجة التدفقات الواردة من شركتي Partex و Total الفرنسيين والتي قدر حجم استثمارها بـ 1.436 مليار أورو (بن البار، 2019، صفحة 102).

■ **2010-2023:** شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر خلال الفترة الأخيرة تراجعاً نسبياً وتذبذباً واضحاً مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انخفضت قيمتها في عدة محطات إلى ما دون المليار دولار، ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل:

- سنة 2012: ارتبط الانخفاض بتنامي المخاوف من تراجع احتياطات الصرف نتيجة الأزمة النفطية (لغروق و بن ثابت، 2022، صفحة 499)؛

- سنة 2015: جاء التراجع نتيجة التداعيات المباشرة لانخفاض أسعار البترول سنة 2014؛

- سنة 2021: يعود التراجع إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا (بن خالدي، 2022، صفحة 506).

وبذلك يتضح أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي عرفت مساراً تنازلياً خلال الفترة 2012-2015 لتبلغ حوالي 0.54 مليار دولار، قبل أن تستعيد منحها التصاعدي سنة 2016 بفضل اعتماد سياسة استثمارية تستهدف التنوع الاقتصادي واستحداث القانون 09-16 الذي أرسى ثلاثة مستويات من التحفيزات الجبائية. غير أنّ هذه الديناميكية سرعان ما اصطدمت باضطراب الوضع السياسي الداخلي وتداعيات جائحة كورونا، مما انعكس مجدداً على تدفق الاستثمارات الأجنبية. وقد مثل صدور المرسوم 22-302 محطة مفصلية، إذ ساهم في إعادة هيكلة الاستراتيجية الاستثمارية وتعزيز فعالية الخدمة العمومية الموجهة للمستثمرين في الجزائر (بن البار و بوعبيد، 2022، صفحة 179).

2- تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

يُعتبر النمو الاقتصادي في الجزائر انعكاساً للسياسات والبرامج الاقتصادية المطبقة، حيث سعت الدولة عبر مختلف برامج الإنعاش والإصلاح إلى تحقيق تنوع اقتصادي وتحسين المؤشرات الكلية. ويبرز في هذا السياق تحليل برامج النمو الاقتصادي من جهة، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، باعتبارهما أهم المؤشرات لقياس واقع النمو الاقتصادي.

1-2 برامج النمو الاقتصادي المتبناة خلال الفترة 1990-2023

تبنّت الجزائر العديد من البرامج لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ الانفتاح لاقتصاد السوق متماشي مع متطلباته، والممكن إجمالها فيما يلي:

برنامج الاستقرار الاقتصادي (1993-1994): تم استحداثه لغرض تخفيض عجز الميزانية من 9.2% إلى 5.7% خلال سنة بسنة 1994، دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية من حبوب وسميد حليب أطفال والدقيق السميد المستورد بمقدار 17.4 مليار د.ج.

برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998): تم استحداثه بغرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية وإقامة العناصر المشكلة للاقتصاد بهدف تخفيف العجز في الميزان التجاري وتخفيض معدلات التضخم رفع قيمة الاحتياطات من العملة الأجنبية (سلامة، 2018، الصفحات 41-42).

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): تم إطلاقه بهدف تحقيق نمو داخلي حقيقي خام لا يقل عن 5% سنوياً مع توفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة، خصص له 525 مليار د.ج خصصت لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية ودعك الخدمات العمومية مثل النقل، الري، دعم التنمية المحلية والبشرية، الهياكل القاعدية، الإصلاحات المؤسساتية

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): تم تخصيص 4203,2 والهدف منه دعم برنامج النمو الإنعاش الاقتصادي مع جذب وتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي لتسريع وتيرة النمو وتضييق دائرة الفقر بتوفير مناصب شغل.

برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): رصد لهذا البرنامج 21324 دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، بهدف دعم التنمية البشرية والاستثمار وترقية الصادرات خارج المحروقات، ترقية اقتصاد المعرفة، مكافحة البطالة استحداث 3 مليون منصب شغل، وتحسين ظروف العيش الريفية.

برنامج النمو الاقتصادي (2015-2016): جاء هذا الأخير لتغطية عمليات الاستثمار العمومي خصص له 4079.6 مليار د.ج بسنة 2015 و 1894.6 مليار د.ج بسنة 2016، بهدف الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية، الاهتمام بالتنوع الاقتصادي والاستثمار (بلدغم و بن عزة، 2018).

برنامج النمو 2016 آفاق 2030: يستهدف هذا البرنامج مسار مستدام لنمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بـ 6.5% خلال الفترة 2020-2030، مضاعفة النصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2.3%، مضاعفة القيمة المضافة للصناعات المحلية من 5.3% إلى 10%، تنوع الصادرات لدعم النمو الاقتصادي، الانتقال الطاقوي وتحديث القطاع الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة (قلوح و بن ابراهيم، 2020، صفحة 57).

2-2 تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال لفترة 1992-2023

يُعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً أساسياً لقياس أداء الاقتصاد الوطني، حيث يعكس مستوى النشاط الاقتصادي والتقلبات التي يشهدها عبر الزمن. وبالنسبة للاقتصاد الجزائري، فإن هذا المعدل يتسم بعدم الاستقرار نتيجة الارتباط الوثيق بعائدات قطاع المحروقات والتأثر بالظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية. ومن ثم، فإن تحليل تطور نسب النمو خلال الفترة (1992-2023) يتيح الوقوف على أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني والعوامل المفسرة لتباين أدائه.

الجدول رقم 02: نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2023) (% سنوياً)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيمة	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	3.8	3	5.4
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	6.5	4.5	5.4	2.9	3.1	2.5	1.2	4.8	3	2.4	2.6
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	
القيمة	4.1	3.2	3.9	1.5	1.4	0.9	-5	3.8	3.6	4.1	

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على (مجموعة البنك الدولي، 2024)

عرفت الجزائر خلال الفترة (1992-2023) تذبذباً ملحوظاً في نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتبط الأداء الاقتصادي بشكل وثيق بتقلبات أسعار النفط والظروف الداخلية والخارجية. من (1992-1999) نلاحظ تأثر النمو بالأزمة الأمنية وتبني برامج التصحيح الهيكلي، ما أدى إلى معدلات نمو ضعيفة وأحياناً سالبة.

أما خلال الفترة (2000-2013)، فقد استفاد الاقتصاد من الطفرة النفطية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، مما انعكس في نسب نمو إيجابية تراوحت بين 3% و 6%، لكنها ظلت قائمة على الربيع النفطي دون تحقيق تنويع اقتصادي فعلي.

ابتداءً من 2014، ومع أزمة انهيار أسعار النفط، سجل النمو تباطؤاً واضحاً لم يتجاوز 1% في بعض السنوات، ليزداد الوضع تآزماً سنة 2020 نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 حيث سجل انكماشاً بـ 5%.

عنوان المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام...

ومع ذلك، شهدت الفترة (2021-2023) تعافياً نسبياً بفضل تحسن أسعار الطاقة وارتفاع الصادرات الغازية، حيث بلغت نسب النمو نحو 4%، غير أن هذا التعافي ظل هشاً لارتباطه بالقطاع النفطي. وعليه يتضح أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتسم بعدم الاستقرار وضعف الاستدامة، بما يستدعي تكثيف الجهود نحو تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993-2023

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر رافداً مهماً للنمو الاقتصادي في الدول النامية، وقد سعت الجزائر منذ بداية التسعينيات إلى استقطابه عبر إصلاحات متعددة. ويأتي قياس أثره خلال الفترة (1993-2023) لبيان مدى مساهمته الفعلية في دعم النمو الاقتصادي.

1-3 وصف النموذج ومتغيرات الدراسة قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2023، باعتماد مقاربة الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

متغيرات الدراسة: يلخص الجدول الموالي متغيرات الدراسة المعتمدة لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الجدول رقم 03: متغيرات الدراسة

المتغيرات	الترميز بالنموذج	بيان المتغير	وحدة القياس	مصادر البيانات
المتغير التابع	GDP	الناتج المحلي الإجمالي	المليار دولار	مجموعة البنك الدولي
المتغيرات المستقلة	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	% من GDP	مجموعة البنك الدولي
	OPEN	الانفتاح الاقتصادي	% من GDP	مجموعة البنك الدولي
	GOV	الإنفاق الحكومي	% من GDP	مجموعة البنك الدولي
	INF	التضخم	% من GDP	مجموعة البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين

الخصائص الإحصائية والوصفية للنموذج: يوضح الجدول أدناه أهم الخصائص الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة

الجدول رقم 04: الخصائص الإحصائية للنموذج

	GDP	FDI	GOV	INF	OPEN	
Mean	147.9563	0.796875	94.93750	9.645625	52.75000	المتوسط
Median	150.2150	0.700000	95.50000	8.450000	55.00000	الوسيط
Maximum	215.1400	1.900000	113.0000	29.10000	63.00000	أقصى قيمة
Minimum	89.28000	-0.300000	74.00000	-7.040000	40.00000	أدنى قيمة
Std. Dev.	42.36179	0.548008	10.53699	9.811371	6.633250	الانحراف المعياري
Skewness	-0.018668	0.165347	-0.218475	0.273783	-0.526037	الالتواء
Kurtosis	1.559891	2.508498	2.193843	2.265179	2.038955	التفرطح
Jarque-Bera	2.767079	0.467910	1.121086	1.119722	2.707292	
Probability	0.250690	0.791397	0.570899	0.571289	0.258297	الاحتمالية
Sum	4734.600	25.50000	3038.000	308.6600	1688.000	
Sum Sq.Dev.	55630.16	9.309687	3441.875	2984.153	1364.000	
Observations	32	32	32	32	32	الملاحظات

المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد مخرجات Eviews 10

يتبين من الجدول أعلاه:

- الناتج المحلي الإجمالي GDP: يظهر المتوسط الحسابي بقيمة 147.9 أقرب من الوسيط 150.2 مما يدل عن عدم تطرف القيم ويشيد بان النشاط الاقتصاد حقق مستوى مقبول في اغلب السنوات، غير أن الانحراف المعياري سجل قيمة مرتفعة 42.36 مما يؤكد وجود تقلبات معتبرة في الأداء الاقتصادي سنوات الزواج والانكماش.
- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI: سجل متوسط حسابي منخفضا نسبيا 0.79 مقارنة بالقيمة القصوى مع انحراف معياري ضعيف 0.54، مما يشير لمحدودية التدفقات الاستثمارية مع استقرارها عبر الزمن.
- الإنفاق الحكومي GOV: من الجدول أعلاه يعكس هذا الأخير سياسة مالية نشطة كما يوضح الدور الفعال للدولة في النشاط الاقتصادي بمتوسط حسابي 94.93 مرتفع يتقارب من القيم القصوى والوسيط إضافة لانحراف معياري منخفض نسبيا 10.53.
- التضخم INF: يوضح هذا الأخير وجود صدمات تضخمية متكررة تؤثر في الاستقرار الاقتصادي بانحراف معياري 9.81 ومتوسط حسابي 9.64 متباعد عن القيم القصوى والدنيا.
- الانفتاح التجاري OPEN: سجل هذا الأخير متوسط حسابي 52.75 وانحراف معياري منخفض 6.63 مما يعكس سياسة تجارية شبه ثابتة تعكس حيطة الدولة وانفتاح تجاري مدروس.

2-3 التحليل القياسي لنموذج الدراسة

2.1-3 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: فيما يلي عرض لاختبار استقراريه السلاسل الزمنية

الجدول رقم 05: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية ADF

القرار	الفرق الأول			المستوى			السلسلة الزمنية
	دون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	دون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	
I (1)	0.0121	0.0069	0.0012	1.0000	0.2902	0.9826	GDP
I (1)	0.0002	0.0002	0.0001	0.1498	0.1956	0.1956	FDI
I (1)	0.0000	0.0003	0.0000	0.8739	0.4663	0.3571	OPEN
I (0)	0.0000	0.0002	0.0001	0.0081	0.0048	0.0073	INF
I (1)	0.0015	0.0015	0.0002	0.5782	0.3352	0.3352	GOV

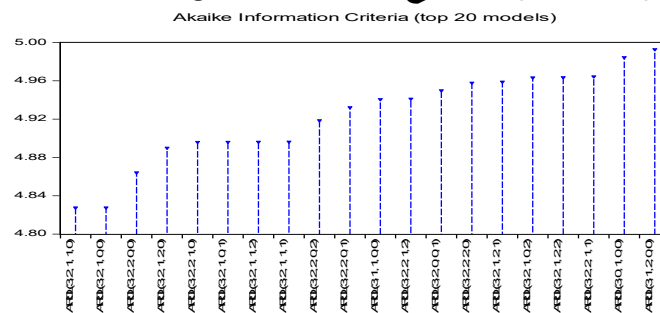
المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد مخرجات 10 Eviews

من الجدول أعلاه يتضح أن GDP، FDI، OPEN، GOV مستقرة عند الفرق الأول I (0)، واستقرارية INF عند المستوى مما يتيح استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لإجراء التكامل المشترك.

2.2-3 اختبار التكامل المشترك باعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

لغرض الحصول على أفضل نموذج قياسي إحصائي واقتصادي يتم فيما يلي تحديد لدرجة الإبطاء المثلى من بين أفضل نموذج مقدر وفقا لمعيار AIC.

الشكل 02: أفضل 20 نموذج لفترات الإبطاء المثلى حسب معيار AIC



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من الشكل أعلاه نستنتج درجة التأخير المثلى والممكن حصرها فيما يلي:

الجدول رقم 06: درجات التأخير المثلى

فترات التأخير المستخدمة		درجات التأخير المثلى ; INF ; GOV ; FDI ; GDP (OPEN)
المتغير التابع	المتغير المستقل	SB
P=3	q=2	(3,2,1,1,0)

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على مخرجات Eviews 10

نتائج اختبار منهج الحدود BOUNDS TEST:

بغرض التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج نعتمد اختبار منهج الحدود والذي يقوم على الفرضيات

التالية:

- F-Bounds Test

- $H(0)$: لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات (إذا كانت F-statistic أقل من القيم القصوى والدنيا للاختبار)
- $H(1)$: لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات (إذا كانت F-statistic أكبر من القيم القصوى والدنيا للاختبار)

الجدول رقم 07: اختبار F-Bounds Test

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic :				
n=1000				
F-statistic	11.00161	10%	3.03	4.06
k	4	5%	3.47	4.57
		2.5%	3.89	5.07
		1%	4.4	5.72
Finite				
Actual Sample Size	29	Sample : n=35		
		10%	3.374	4.512
		5%	4.036	5.304
		1%	5.604	7.172
Finite				
		Sample : n=30		
		10%	3.43	4.624
		5%	4.154	5.54
		1%	5.856	7.578

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية F-statistic قدرت بـ 11.00161 وتجاوزت بذلك الحدود الدنيا والقصى للاختبار مما يفضي لرفض الفرضية الصفرية التي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك وقبول البديلة ومنه نستنتج علاقة توازنية طويلة الأجل.

- t – Bounds Test

- الفرضية الصفرية: لا يوجد تكامل مشترك منطقي بين المتغيرات (إذا كانت F-statistic أقل من القيم القصوى والدنيا للاختبار)
- الفرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك منطقي بين المتغيرات (إذا كانت F-statistic أكبر من القيم القصوى والدنيا للاختبار)

الجدول رقم 08: اختبار t-Bounds Test

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.962757	10%	-3.13	-4.04
		5%	-3.41	-4.36
		2.5%	-3.65	-4.62
		1%	-3.96	-4.96

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية T-statistic قدرت بـ -5.962757 وتجاوزت بذلك الحدود الدنيا والقصى للاختبار كقيم مطلقة، مما يفضي لرفض الفرضية الصفرية التي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك وقبول البديلة ومنه نستنتج علاقة توازنية طويلة الأجل.

2.3-3 تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ UECM

يوضح الجدول أدناه طبيعة العلاقة الطويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات التفسيرية محل الدراسة "الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي، التضخم، الانفتاح التجاري"

الجدول رقم 09: نتائج تقدير المعادلة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-3.484712	2.691393	-1.294762	0.2138
GOV	0.553901	0.152049	3.642925	0.0022
INF	0.613603	0.160675	3.818898	0.0015
OPEN	1.366535	0.320495	4.263823	0.0006

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يظهر الجدول أعلاه أن:

- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI: أثر عكسي غير معنوي بقيمة احتمالية 0.2138 أكبر من 5% على الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد عدم وجود علاقة طويلة الأجل.
- الإنفاق الحكومي GOV: أثر موجب ومعنوي بقيمة احتمالية 0.0022 أقل من معنوية 5%، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1 وحدة يرفع من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.553901.
- التضخم INF: أثر موجب ومعنوي بقيمة احتمالية أقل 0.0015 من معنوية 5%، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1 وحدة يرفع من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.613603.
- الانفتاح التجاري OPEN: أثر موجب ومعنوي بقيمة احتمالية 0.0006 أقل من معنوية 5%، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1 وحدة يرفع من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.366535.

الجدول 10: نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Regression

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(GDP)

Selected Model: ARDL(3, 2, 1, 1, 0)

Date: 08/22/25 Time: 11:28

Sample: 1992 2023

Included observations: 29

ECM Regression				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-32.73869	4.541330	-7.209053	0.0000
@TREND	2.860735	0.351520	8.138184	0.0000
D(GDP(-1))	0.445458	0.103336	4.310792	0.0005
D(GDP(-2))	0.751612	0.131243	5.726886	0.0000
D(FDI)	1.467942	0.900870	1.629470	0.1227
D(FDI(-1))	2.552569	0.966446	2.641192	0.0178
D(GOV)	0.799909	0.108662	7.361453	0.0000
D(INF)	0.556421	0.069377	8.020215	0.0000
CointEq(-1)*	-0.747878	0.090191	-8.292168	0.0000
R-squared	0.816096	Mean dependent var		4.340000
Adjusted R-squared	0.742535	S.D. dependent var		4.098711
S.E. of regression	2.079729	Akaike info criterion		4.551478
Sum squared resid	86.50542	Schwarz criterion		4.975811
Log likelihood	-56.99643	Hannan-Quinn criter.		4.684374
F-statistic	11.09406	Durbin-Watson stat		2.575016
Prob(F-statistic)	0.000007			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

على ضوء النتائج المتحصل عليها من نموذج تصحيح الخطأ يتضح أن قيمة حد تصحيح الخطأ سالبة CointEq(-1) * وذات دلالة معنوية عند 1% مما يؤكد ويدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ومنه يمكن القول أن نموذج تصحيح الخطأ قادر على تحويل نتائج الأجل القصير لتتماشى مع الأجل الطويل بسرعة 0.74 في الفترة الواحدة.

2.4-3 الاختبارات التشخيصية

تتيح هذه الاختبارات التأكد من مدى ملائمة النموذج وحلوه من المشاكل القياسية والممكن حصرها في:

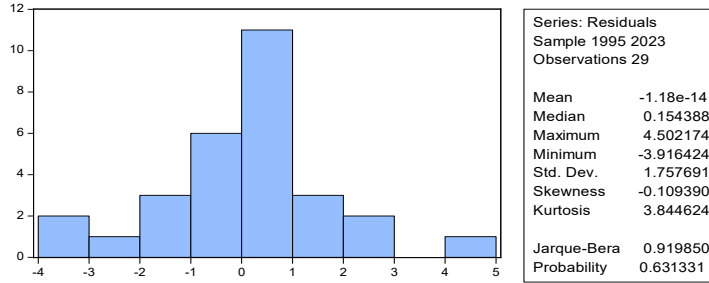
▪ اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

ويقوم هذا الاختبار على الفروض التالية:

الفرضية الصفرية: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي (القيمة الاحتمالية أكبر من معنوية 5%)

الفرضية البديلة: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي (القيمة الاحتمالية اقل من معنوية 5%)

الشكل رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يوضح الجدول أعلاه أن وفقا لاختبار جارك-بيرا (Jarque-bera) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% وبالتالي نقبل

الفرض العدمي ونرفض البديل القائل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

■ اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء البواقي

ويقوم هذا الاختبار على الفروض التالية:

الفرضية الصفرية: عدم وجود ارتباط تسلسلي ذاتي لسلسلة البواقي (القيمة الاحتمالية أكبر من معنوية 5%)

الفرضية البديلة: وجود ارتباط تسلسلي ذاتي لسلسلة البواقي (القيمة الاحتمالية اقل من معنوية 5%)

الجدول رقم 11: اختبار الارتباط الذاتي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.612420	Prob. F(2,14)	0.1086
Obs*R-squared	7.881489	Prob. Chi-Square(2)	0.0194

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية لـ F-statistic قدرت بـ (0.1086) أكبر من 0,05، مما يشير لقبول

الفرضية العدمية التي تفضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي ذاتي لسلسلة البواقي.

■ اختبار عدم ثبات التباين: ويقوم هذا الاختبار على الفروض التالية:

الفرضية الصفرية: ثبات تباين الخطأ (القيمة الاحتمالية أكبر من معنوية 5%)

الفرضية البديلة: عدم ثبات تباين الخطأ (القيمة الاحتمالية اقل من معنوية 5%)

الجدول رقم 12: اختبار عدم تجانس الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.618185	Prob. F(1,26)	0.4388
Obs*R-squared	0.650276	Prob. Chi-Square(1)	0.4200

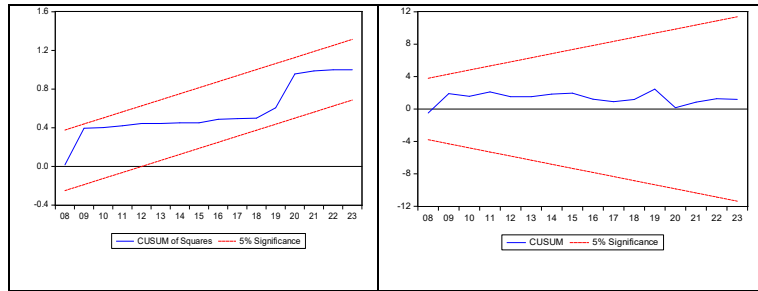
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية لـ F-statistic قدرت بـ (0.4388) أكبر من 0,05، مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تفضي ثبات تباين الخطأ للبواقي.

■ اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج

يتم من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF SQUARES حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي بيانياً بأن ينحصر الخط البياني للاختبار ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم 13: الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج CUSUM و CUSUM OF SQUARES



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من الاختبارات أعلاه ملائمة الصيغة الخطية للبيانات داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد الاستقرار الهيكلية للنموذج.

2.5-3 نتائج الدراسة ومناقشتها

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر: المعامل سالب (-3.48) وغير معنوي إحصائياً ($\text{Prob}=0.21 > 0.05$)، ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم إيجابياً في النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بل له تأثير عكسي ضعيف وغير دال. يمكن تفسير ذلك بضعف توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، أو بسبب الاعتماد على الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

✓ الإنفاق الحكومي: المعامل موجب (0.55) ومعنوي جداً ($\text{Prob}=0.0022 < 0.05$)، ما يدل على أن الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي ومهم في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل. هذا يعكس دور الدولة كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار العمومي في البنية التحتية والخدمات.

✓ معدل التضخم: المعامل موجب (0.61) ومعنوي ($\text{Prob}=0.0015 < 0.05$). هذه النتيجة تعني أن ارتفاع التضخم ضمن مستويات معينة قد ارتبط بزيادة النمو الاقتصادي، وهو ما يمكن تفسيره بكون التضخم في الجزائر غالباً ناتجاً عن زيادة الطلب الكلي المدفوع بالإنفاق، مما يعكس توسعاً اقتصادياً. لكن يجب الحذر لأن التضخم المفرط قد يؤدي لعكس النتيجة.

✓ الانفتاح التجاري: المعامل موجب (1.36) ومعنوي جداً ($\text{Prob}=0.0006 < 0.05$)، ما يشير إلى أن زيادة درجة الانفتاح على التجارة الخارجية ساهمت بشكل قوي وإيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، من خلال تشجيع التبادل التجاري، انتقال التكنولوجيا، وتحفيز التنافسية

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: أسهمت الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تدفقه (صحيحة)

عنوان المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام...

الفرضية الثانية: للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2023 (خاططة)، ويرجع ذلك لضعف بيئة الأعمال، تركيز الاستثمارات في قطاع المحروقات ومحدودية التنوع، تقييد الشراكة بقاعدة 49-51 مما يضعف إقبال المستثمرين نحو الجزائر.

الخلاصة:

- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم روافد النمو الاقتصادي والتنمية لاسيما في الدول النامية، إلا أن إسهام هذه الأخير في تحقيق النمو يستدعي توفر مناخ أعمال مستقر وفعال حيث حاولت الجزائر جاهدة تبني العديد من الإصلاحات والسياسات فيما يخص قانون الاستثمار محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الموجه نحو الانفتاح الاقتصادي غير أن هذه السياسات لم ترتقي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وقد توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:
- لا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لعدم توفر مناخ استثماري محفز للاستثمار في الجزائر خارج قطاع المحروقات، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يرتقي لتحقيق النمو الاقتصادي.
 - أظهر الإنفاق الحكومي أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، مؤكدا بذلك دور الدولة في دعم النمو الاقتصادي بتبني سياسات مالية وبرامج تدعم هذا الأخير.
 - التضخم أظهر أثر إيجابي يمكن تفسيره أن فترات الإنعاش الاقتصادي رافقها ارتفاع في الأسعار غير أن هذا الأثر غير مستدام ومرغوب في المدى الطويل.
 - للانفتاح الاقتصادي أثر إيجابي وقوي على الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس الدور الكبير للتحويل نحو اقتصاد السوق وفتح مجالات للمعاملات الدولية سواء التجارية أو المالية في دفع النمو الاقتصادي.
- ومما سبق يمكن القول أن نجاح الجزائر في تحويل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى محرك فعلي للنمو الاقتصادي يتطلب الانتقال من مجرد جذب رؤوس الأموال نحو استراتيجية متكاملة

التوصيات:

- إنشاء مناطق صناعية خاصة وموجهة للتصدير كما الحال بالنسبة لتجربة الفيننام والمغرب؛
- تبني سياسة نقل التكنولوجيا والمعرفة لتكوين وتوظيف الكفاءات المحلية الربط بين النسيج المحلي والنسيج الأجنبي كما الحال في التجربة الماليزية.
- تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية بالارتباط بالأسواق الخارجية والقواعد الإنتاجية الخارجية مما يعزز ثقة المستثمرين ويضفي قيمة مضافة للصناعات المحلية، واستغلال مصادر الطاقة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها؛
- توقيع اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية والتحفيز الجبائي.
- تنويع هيكل الاستثمارات الأجنبية وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة ومحاولة التخلص من التبعية لقطاع المحروقات بتوفير نظام تحفيزي وجاذب وفعال.

المراجع والمواشم

1. إكرام بلدغم، و فتحي بن عزة. (2018). تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 2017. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 07(02)، 210-224.
2. محمد بن البار. (30 سبتمبر، 2019). تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 18(03)، 78-117.
3. محمد بن البار، و ميلود بوعبيد. (30 جوان، 2022). تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة خلال الفترة 1990-2019. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 07(01)، 172-194.
4. أمين سليم، و زينة بن زيدان. (2019). حرية الاستثمار في ظل التغيرات الاقتصادية (دراسة وفقا لنص المادة 43 من القانون 01-16 المتضمن تعديل الدستور الجزائري). المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 55-88.
5. حنان لعروق، و علي بن ثابت. (30 جوان، 2022). تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة خلال الفترة 1990-2019. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 05(01)، 491-509.
6. رضا بھناس. (2023). محاضرات في قانون الاستثمار. مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون أعمال. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
7. سمية كمال. (15 ديسمبر، 2007). تعديل قانون الاستثمار تكريس الدولية. مجلة الحضارات الإسلامية، 10(13)، 265-284.
8. عبد الحكيم قلوب، و الغالي بن ابراهيم. (16 أفريل، 2020). تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع و المأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد 2030/2016). مجلة الاقتصادية المالية والبنكية وإدارة الأعمال، 09(01)، 50-65.
9. عبد القادر روشو. (30 ديسمبر، 2019). مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019). مجلة التكامل الاقتصادي، 07(04)، 57-73.
10. عمار سلطان. (02 جوان، 2022). التطور التشريعي للاستثمار وأسباب عدم استقراره القانوني. مجلة العلوم الإنسانية، 33(2)، 383-397.
11. عمار سلطان. (30 جانفي، 2022). سياسة الاستثمار في الجزائر و أسباب عدم استقراره. مجلة قانون العمل والتشغيل، 07(01)، 80-100.
12. مجموعة البنك الدولي. (2024). التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي). تاريخ الاسترداد 02 أكتوبر، 2026، من التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر ALGERIA-DATA: <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=DZ>
13. مجموعة البنك الدولي. (2024). نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (% سنويا). تاريخ الاسترداد 02 أكتوبر، 2025، من <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ>
14. محمد لعشاش. (15 جويلية، 2023). المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 من التكريس إلى التعزيز. دراسات وأبحاث المجلة العربية للدراسات والأبحاث، 15(03)، 174-192.
15. مديرية الجريدة الرسمية. (18 سبتمبر، 2022). مرسوم تنفيذي رقم 302-22 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
16. نوال بن خالدي. (10 ماي، 2022). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل تداعيات جائحة COVID19. مجلة المنهل الاقتصادي، 05(01)، 493-510.
17. وفاء سلامة. (2018). اقتصاد جزائري. مطبوعة للسنة الثانية علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.